

أمريكا ديمقراطية أم فاشية

جمال البنا

- 1 -

أعلن المستر بوش ، مرارًا وتكرارًا ، أن أمريكا قد ابتعثت لتحقيق الديمقراطية ونشرها في العالم ، وأنه لم يدخل العراق وأفغانستان إلا لذلك ، ولعله كان مستعدًا أن يتدخل في دول أخرى لولا أن خوفه بأن « الإسلاميين » سيكسبون من الديمقراطية ، فتراجع ، وهذا في حد ذاته دل على أن أمريكا لا تؤمن حقًا بالديمقراطية ، وهذا هو ما يؤكد أيضًا الاستقصاء التاريخي لهذه النقطة .

فقد كانت أمريكا منذ ظهورها كدولة مستقلة أرض ملاك من ذوي الشخصية القومية الشموسة الغيورة كل الغيرة على أملاكها ، ومصالحها وقد كشف أحد الكتاب الأمريكيين خلال استعراضه للتاريخ الأمريكي عن حقيقة عجيبة هي أن كلمة «الديمقراطية» كانت في عهد الآباء المهاجرين الأول لفظًا ومعنى «مخيفة وبشعة» وأنها استمرت توحى معنى خطرًا ومريبًا حتى إعلان الاستقلال الذي لم تذكر فيه ، ولا في أي مستند من مستندات الدولة ، أو دستور من دساتير الولايات ، وأنه حتى القرن التاسع عشر ظل المحافظون يستخدمون كلمة «الديمقراطية» في تشويه سمعة أعدائهم .

« ولم يستعمل توماس جيفرسون « مؤسس الديمقراطية الأمريكية » هذه الكلمة قط أو يدعي علنًا أنه ديمقراطي ، ولم يفعل ذلك لا جيمس ماديسن ولا أندرو جاكسن وهم المعدودون أكبر نصراء للديمقراطية في أمريكا » .

« أما أبراهام لنكولن فلم تكن « كلمة » الديمقراطية تعني إليه الرمز الأولى لروح وكيان النظام الأمريكي » .

« إذا كان للإشارة إلى الكتابات وقتئذ أي قيمة للحكم ، فلم يكن هناك إلا اهتمام ضئيل بالديمقراطية كخصيصة غالبية ، أو رمز للسياسة الأمريكية فيما بين 1860 و1917 ، ولم يزل الرؤساء الجمهوريين يتملصون من استخدام الكلمة

بالمعنى الواسع ، وعندما نشر جيمس برايس سنة 1888م مؤلفه عن الولايات المتحدة اتخذ له عنواناً : « الكومنولث الأمريكي The American Commonwealth » ، وبالمثل لم تستخدم كلمة « جمهورية » في الدستور ، وفي سنة 1776 كان لهذا الكلمة وقع سيئ ، ولم تظهر في الدستور الاتحادي ، ولم يضمن هذا الدستور لكل ولاية شكلاً جمهورياً من الحكومة ، وقد أصبحت الإشارة إلى الولايات المتحدة كجمهورية في بعض الأوراق الرسمية والدبلوماسية عرفاً أو عادة ولكن اللقب الرسمي للدولة لا يزال « الولايات المتحدة الأمريكية » .

وإذا أردنا الحديث بدقة فما من قانون رسمي في البلاد يفترض أن تكون البلاد ديمقراطية أو جمهورية⁽¹⁾ .

فمن هذا الاستقصاء التاريخي الذي كشف عنه «عميد المؤرخين الأمريكيين» يتضح لنا أن الحقيقة كثيراً ما تخالف الظن الشائع أو الوهم المنتشر ، وأن أمريكا لم تكن ديمقراطية أو حتى جمهورية ، وأن ذلك الوضع إذا كان قد وجد قبل ظهور الرأسمالية بتكتلها وتركزها ، فحيقت به أن يستشري ويغلظ ، بعد أن استفحلت الرأسمالية وبسطت سلطانها كما لم تبسط من قبل في عهد من العهود أو بلد من البلاد .

كيف يمكن أن نفسر - مع هذه الحقائق - تبني أمريكا للديمقراطية ، وأنها التي صدرت أفضل تعريف لها على لسان لنكولن « حكم الشعب بالشعب وللشعب » ، وأخذها بالمبدأ الرئيسي في الديمقراطية ، وهو الحرية .. الخ .

الحقيقة أن أمريكا ديمقراطية فعلاً ، ولكن ديمقراطيتها ليست إلا التعبير السياسي للرأسمالية الاقتصادية ، فإذا كانت تتبنى الديمقراطية ، وتدافع عن الديمقراطية ، فذلك لأن ديمقراطيتها هي الرأسمالية السياسية ، فهي في الحقيقة تدافع عن الرأسمالية .

إن ديمقراطية أمريكا (وكذلك الديمقراطية الحديثة في أوروبا) لا تتصل بديمقراطية أثينا ولكنها تعود إلى ديمقراطية « البورو » ، ففي الفترة الأخيرة من حياة القرون الوسطى عندما كان الإقطاع مسيطراً ، كان المجتمع طبقياً ، فهناك الملك واللوردات في قمة هذا المجتمع وهناك « الأفتان » أو عبيد الأرض في قاعدته

(1) كتاب "الجمهورية" تأليف شارلس أ. بيرد ، (ص55) .

The Republic, by Charles A. Beard, Armed Services Edition, New York, P. 55.

وهؤلاء الأقتان هم الذين يفلحون الأرض مصدر الثورة وقتئذ ويلحق بهم صغار الحرفيين ، وكان هذا المجتمع يترابط بوشيجة « الالتزام » فكان الأقتان يعملون في أرض اللورد أيامًا ويطحنون قمحهم في مطحنته ، ولا يتزوج أحدهم إلا بعد أن يقدم للورد شيئاً .. الخ ، وكان على اللوردات أن يقوموا بحمايتهم ، كما كان اللوردات يلتزمون نحو الملك بالمشاركة في الحروب ، بينما كان الملك يلتزم نحو السيد المسيح « الأب الأعلى في السماء » .

كان الالتزام طبقياً – أي يقوم على أساس الطبقة وليس على أساس الفرد ، وكان طابعه الرضا ، وهدفه السلام .

لم يرق ذلك لبعض الأفراد النابهين الطموحين من تجار و حرفيين مهرة ، وأرادوا التخلص من هذه القيود والالتزامات والانطلاق في العمل بحرية ، فأووا إلى « بورو » منعزل قد يكون قلعة قديمة ، أو أرضاً مهجورة وكانت مثل هذه موجودة بكثرة وقتئذ في الريف البريطاني واتصلوا باللورد وعرضوا عليه أن يدفعوا له مبلغاً لقاء أن يمنحهم عهداً « Charter » بحقهم في العمل الحر ، وقبل اللورد ، لأن اللوردات رغم ثرائهم كانوا في حاجة دائماً للمال لإسرافهم أو للحروب أو غير ذلك ، وهكذا نشأ في محضن البورو مجموعة من العمال المهرة والتجار يمتلكهم الطموح لإقامة مجتمع يقوم على أساس الفرد ويحل التعاقد محل الالتزام ويستهدف الربح ويكون مناخه الحرية ، وتجمع هؤلاء شيئاً فشيئاً بحيث ظهرت طبقة قوية تحمل اسم « البورجوازية » نسبة إلى البورو ، وهذه الطبقة هي التي أنهت القرون الوسطى وبدأت تهدم في الحواجز ما بين المدن والقيود على التعامل حتى جعلت الدولة سوقاً قومياً حملت اسم « البورجوازية » وكانت محايدة بالنسبة للقيم ، فلا تقوم على جذر ديني أو اصل أخلاقي ، إن الديمقراطية لا دين لها أو إذا كان لها دين فهو الربح ، وهكذا نجد أن الديمقراطية هي بنت الرأسمالية ووجهها في مجال السياسة ، وأنها حملت إلى المجال السياسي ، الديمقراطية كل سوءات وحسنات الرأسمالية ، وأبرزها الفرد والحرية ، ولم يكن عبثاً أن يكون شعارها السياسي هو شعارها الاقتصادي « Laissez faire, Laissez passer » .

من هنا كانت أمريكا ديمقراطية ، ولكن باعتبار الديمقراطية هي التعبير السياسي للرأسمالية ، ومن هنا سر حماسة أمريكا للديمقراطية ، لأنها في الحقيقة

دفاع عن الرأسمالية ، وهذه النقطة هي التي تربطنا بالنقطة التالية التي تعود تبدأ بالديمقراطية ، لتصل إلى الفاشية .

- 2 -

كانت لعنة الرأسمالية هي الخلل بين الإنتاج والاستهلاك ، فالإنتاج يتضخم بحيث لا يمكن للاستهلاك أن يلاحقه ، وتكون النتيجة « التضخم » بالنسبة للعملة ، والبطالة بالنسبة للعمال ، والأزمة بالنسبة للنظام الاقتصادي .

ولماذا حدث هذا الخلل ؟

حدث لأن الرأسماليين لا يدفعون للعمال وهم جمهور المستهلكين أجورًا تعادل الإنتاج حتى يحدث التجاوب ، ولكنهم يخصمون من الأجور جزءً كبيراً يعيدون توظيفه في الإنتاج ، وبالتالي يتضخم الإنتاج ولا يمكن للأجور أن تستوعبه .

وليس لهذا المأزق حل ، لأنه في صميم الرأسمالية ، فإنما تقوم الرأسمالية على حساب ما يحتازه الرأسمالي من أجر العامل ، بالإضافة إلى عناصر أخرى تكون عبئاً عقيماً على الإنتاج ، ولكن لا بد منها لأنها جزء من آلية «عمل الرأسمالية» وتكون النتيجة أن يتضخم الإنتاج ويعجز الطلب عن استيعابه فتنشأ الأزمة والبطالة ويتعطل عامل المخبز لكثرة العيش ! ويبرد عامل الفحم لكثرة الفحم ، وبقية المفارقات المعروفة في الرأسمالية .

والحل يمكن أن يأخذ صورة من صورتين: صورة اشتراكية أو صورة فاشية.

في الصورة الاشتراكية تحسم الدولة الخلل لأنها تقضي على الرأسمالي المستغل ، وتؤمم وسائل الإنتاج « المصانع » ، وتوزع الأجور كما تقضي به قوانين العدالة في نظر الدولة .

في الصورة الفاشية ، تلجأ الدولة إلى صناعة عقيدة تكفل التشغيل دون أن تؤدي إلى تضخم الإنتاج هي صناعة السلاح .

ولطالما تردد في أذهان بعض الناس سؤال حائر ، هو لماذا لم تلجأ الفاشية إلى تشغيل العاطلين في إنتاج السلع الاستهلاكية بدلا من صنع السلع العقيمة وعلى رأسها معدات الحرب وآلات الدمار ؟ إن الإجابة علي هذا السؤال هي أنه لو لجأت الفاشية إلى صنع السلع الاستهلاكية لجابهتها مشكلة زيادة الإنتاج على الاستهلاك ، وهي المشكلة التي لن تحل مادام الإنتاج في أيدي أفراد أو شركات ، مهما حاولت

الحكومة التدخل أو ضبط التوازن لأن الإنتاج سيقوم على أساس « الربح » وليس على أساس المصلحة العامة ، ومعني قيام الأعمال أساس الربح انتزاع جزء كبير من الصافي من يد المستهلكين وإعطائه للمنتجين وبالتالي إضعاف القوة الشرائية والاستهلاكية وذلك ما يستتبع ظهور زيادة الإنتاج وفائضة ، وبالتالي الأزمة والبطالة .

لهذا لم يكن مناص من الالتجاء إلى صناعة التسليح لأن المعدات الحربية وحدها هي التي تحقق العمالة دون أن ينتج عنها زيادة إنتاج في السلع الاستهلاكية تهدد ببطالة أو أزمة أو يؤثر كثرة إنتاجها على الأرباح ، فالسلع الحربية سلع عقيمة لا تطرح في السوق وهي تعتمد على الصناعة الثقيلة المحببة إلي الرأسمالية ، كما أن نوعها نفسه يرضي رجال الحرب والجيش .

إن الوشيحة التي تجمع ما بين أمريكا والفاشية هي تركيز الإنتاج في المعدات الحربية لأن هذا هو الركن الاقتصادي المميز للفاشية ، وجعل الاقتصاد بأسره حربياً هذا الركن قد تحقق تقريباً في الولايات المتحدة ، وتتبع ميزانية التسليح يظهر لنا أن تحقيقه يسير حثيثاً ، ففي سنة 1940م ، قبل دخول أمريكا الحرب كانت مخصصات التسليح تعادل 1.546 مليون دولار ، ولكنها في سنة 1946م أي بعد انتهاء الحرب بلغت 12000 مليون دولار .

ويتحدث فريتز ستيرن بيج مؤلف الأزمة المقبلة عن دلالة هذا الرقم بالنسبة للاقتصاد الأمريكي :

« في أعظم سنوات الرواج قبل أزمة 1929م كانت جملة صادرات أمريكا من السلع حوالي 5000 مليون دولار ، وقدرت وزارة التجارة أنه بواسطة العمالة الكاملة يمكن أن يصعد هذا المبلغ إلى 7000 مليون ، وعلى هذا تزيد الميزانية الحربية التي تبلغ 12 مليار بكثير عن مجموع الصادرات في أحسن سني الرخاء التي وصلتها أوقات السلم » .

وقد كان هذا سنة 1946م ، وبعد عشر سنوات من هذا التاريخ يصور وزير المالية الأمريكية السيد جورج م. همفري عبء التسليح الملقى على عاتق أمريكا فيقول :

« إذا كان لدينا ثمانية أشخاص فإن سبعة منهم يعملون في إنتاج السلع الاستهلاكية أو الإنتاجية ، أما الرجل الثامن ، فإنه يكد طوال يومه ويتقاضى أجرًا كاملاً لإنتاج سلع لا تصلح إلا للحرب ، وسرعان ما تصبح قديمة متخلفة لا قيمة لها فإن قاذفة قنابل طراز ب 52 أو عربة مدرعة .. الخ ، تصبح متخلفة في وقت قصير نسبياً . »

ويتحدث فريتز ستريبيج مؤلف الأزمة المقبلة عن دلالة هذا الرقم بالنسبة للاقتصاد الأمريكي:

« في أعظم سنوات الرواج قبل أزمة 1929م كانت جملة صادرات أمريكا من السلع حوالي 5000 مليون دولار ، وقدرت وزارة التجارة أنه بواسطة العمالة الكاملة يمكن أن يصعد هذا المبلغ إلى 7000 مليون ، وعلى هذا تزيد الميزانية الحربية التي تبلغ 12 مليار بكثير عن مجموع الصادرات في أحسن سني الرخاء التي وصلتها أوقات السلم . »

وقد كان هذا سنة 1946م ، وبعد عشر سنوات من هذا التاريخ يصور وزير المالية الأمريكية السيد جورج م. همفري عبء التسليح الملقى على عاتق أمريكا فيقول :

« إذا كان لدينا ثمانية أشخاص فإن سبعة منهم يعملون في إنتاج السلع الاستهلاكية أو الإنتاجية ، أما الرجل الثامن ، فإنه يكد طوال يومه ويتقاضى أجرًا كاملاً لإنتاج سلع لا تصلح إلا للحرب وسرعان ما تصبح قديمة متخلفة لا قيمة لها ، فإن قاذفة قنابل طراز ب 52 أو عربة مدرعة .. الخ ، تصبح متخلفة في وقت قصير نسبياً . »

لقد أنفقت الولايات المتحدة هذا العام 40.800 مليون دولار ، فضلاً عن 4.200 مليون دولار للدول الأخرى لتعزيز دفاعها ضد العدوان الشيوعي ، وهذا كله وأكثر منه خسارة اقتصادية للولايات المتحدة ، فليست النقود وحدها هي التي تنفق ، ولكن القوات المسلحة تحتجز احتجازاً تاماً فريقاً من العمال المهرة ، ولولا ذلك لساهموا في الإنتاج السلمي .

فعند ما تمس الحاجة إلى العمل في الاقتصاد المدني تكون الولايات المتحدة مجبرة على أن تبقى 2.700.000 تحت السلاح ، وهذا بخلاف الرجل الثامن – العامل الذي يكرس كل وقته للإنتاج الحربي .

« ولحسن الحظ » فإن نفقات الدفاع ليست إلا عُشر مجموع دخل الولايات المتحدة السنوي ، ولكن تكاليف الدفاع زائدًا المساعدات الخارجية مدة السنوات العشرة الماضية قد أوصلت الدين الأهلي إلى 276.000 مليون دولار (96.600 مليون جنيه) ودولار من كل 13 دولار من الضرائب يذهب لدفع فائدة لهذا الدين .

ولو لم يكن من الضروري للولايات المتحدة أن تنفق هذا القدر على أمنها الأهلي بما فيه 103.000 مليون دولار (حوالي 36.050 مليون جنيه) على المساعدات الخارجية لانخفضت الضرائب على المواطن الأمريكي ، ولما كان هناك دين أهلي أو مستوى معيشة غال⁽²⁾ .

إن هذه الزيادة في ميزانية التسليح من 1.546 مليون دولار سنة 1940م إلى 4.0800 مليون سنة 1956م ، أي بزيادة ثلاثين ضعفًا مستوعبة لعشر الدخل القومي لتوضح لنا السرعة التي تسير بها الفاشية في أمريكا وتخضع اقتصادها للأغراض الحربية .

وقد نبه مؤلف الأزمة المقبلة الأذهان إلى خطرين جديدين في هذه الناحية .. أولاهما : أن التقدم الحثيث في فنية التسليح قد جعل الصناعات الحربية تمتد إلى مجال يُظن أنه غير متصل بصناعات التسليح ، ويمكن اتخاذ تفجير الذرة ، وما سيتلوه مثالا طيبًا لذلك ، إذ مد هذا التطور مجال التسليح إلى كافة الصناعات الكيميائية والطبيعية بحيث أصبحت أخطر الأسلحة تصنع أولًا في دور الأبحاث والمعامل البريئة المظهر .

وحتى الطائرات والسفن والعربات هذه كلها معدات يمكن أن يوجه إنتاجها للحرب بدلاً من السلم بتعديل بسيط في مصانعها لا يلحظه الشعب ، والخطر الثاني مبني على الخطر الأول ، وذلك أن اضمحلال المظهر العسكري للاقتصاد الحربي الحديث لن يجعل مقاومة الشعب الأمريكي إذا كانت هذه المقاومة موجودة ، تحس به

(1) "الثلث الباهظ للأمان" من النشرة 357 مصر وأمريكا (1957/2/11) التي تصدرها إدارة الاستعلامات الأمريكية بالقاهرة .

أو تنهياً لمكافحته وسيكون الاقتصاد الحربي الجديد ممكناً دون الاحتفاظ بالجيش الجبارة وقت السلم أو تجنيد الشعب أو المثالية الهستيرية عن الجندي ورسالته ، ففي ظل هذا الاقتصاد الحربي ستمضي الأغلبية العظمى من الناس في أعمالها التي تمارسها وقت السلم دون تدخل⁽¹⁾ .

أما تقدير قيمة هذه الميزانية الحربية في صد دعاية الأزمة أو مقاومة البطالة ومدى خطرها على السلام أو تهديدها للأمن ، فذلك ما يقول عنه مؤلف الأزمة المقبلة :

« إن هذا الشطر من الاقتصاد الحربي بملايينه الإثنى عشر ألف - كما كان الحال سنة 1946م عند صدور الكتاب - سيكون موجوداً قبل نشوب الأزمة المقبلة ، وسيظل إلى حد كبير محصناً ضدها ، وسيذهب أثر هذه الحصانة إلى ما وراء هذه الأرقام ، إذ أن الإنتاج الحربي يمس صناعات كثيرة ويوجد أسواقاً لها ، وستجد هذه الصناعات في ذلك درعاً تحتمي وراءه من آثار الأزمة ، وسيؤثر استمرار العمال الذين يعملون في هذه الناحية وبالتالي استمرار أجورهم في إيجاد الطلب الذي سيحتمى إلى حد كبير السلع الاستهلاكية من عدوان الأزمة وهكذا لن يقتصر إنقاذ سوق العمل على توظيف ملايين العمال في الإنتاج الحربي ، ولكنه سيضم أيضاً ملايين أخرى تتصل بهم ، وسيكون أثر التسليح أعظم مما تشير أرقامه المجردة وحدها .

ومع ضخامة هذا البرنامج للتسليح ، وما سيوجده من ظروف مواتية مباشرة وغير مباشرة ، فإنه لن يستطيع إيجاد العامل المكافئ لمقاومة آثار أزمة قاسية كأزمة 1929م ، ففي هذه الأزمة ، والسنين التي تلتها هبط الإنتاج الأمريكي إلى قرابة النصف ، ولم يكن هذا الهبوط في الأثمان ، ولكن في الكميات المنتجة ، فإذا هبط الإنتاج في الأزمة المقبلة إلى الثلث فحسب ، فلن تستطيع ميزانية حربية تبلغ 12 مليار دولار أن تملأ الهوة⁽²⁾ .

والخطر الذي يخشى منه في هذه الحالة أن يعظم الضغط على الحكومة لزيادة الإنتاج الحربي والميزانية الحربية حتى تكون نهاية هذه الزيادة أخيراً إيجاد اقتصاد

(1) الأزمة المقبلة (ص 185-196) "The coming Crisis" by Fritz Sternberg "Left Book Club Edition", London, 1947

(2) ولكن ميزانية التسليح ارتفعت إلى أكثر من 40 ملياراً ، وبذلك تحسن الاقتصاد الأمريكي ضد البطالة ، ولكن على حساب الخطر الذي أشار إليه الكاتب في الفقرة التالية .

حربي وسياسة رباط ، وسينقلب هذا إلى أن يكون مصدرًا من المصادر التي تقاوم خطر الحرب .

على أن الأمر قد يكون أسوأ من ذلك ، أسوأ من أن تكون الحرب ضرورة بغیضة لا بد منها للتخلص من ركام الإنتاج الحربي ، فمن الممكن جدًا أن ينظر المجتمع الرأسمالي إلى الحرب كأكبر عملية للإنتاج وأعظم تجسيد للمضمون الرأسمالي ، وقد يجعل الخواء والمادية والفقر في المعنويات الذي يسود المجتمع الرأسمالي ، للحرب سحرًا خاصًا ، وهي بعد تتفق مع الطابع الرأسمالي في المغامرة والقسوة والعنف والأثرة والأنانية ، فالمجتمع الرأسمالي قريب إلى الحرب قبل أن تدهمه الأزمة والبطالة ، فإذا دهسته بويلاتها ، فليس لنا أن نعجب قط إذا رحب بالحرب ، ورأى فيها مخلصًا ، وليس لنا أن نعجب إذا دخل المتعطل البائس الحرب بالروح نفسها التي كان يدخل بها "الجلاديتور"⁽¹⁾ ساحة الملعب إذا قتل استراح ، وإذا انتصر ظفر ، وقد لاحظت إحدى السيدات المشهورات في المجتمع الأمريكي السيدة لوس « لقد اجتازت أمريكا حربيين عالميتين ، ولكن الذكريات التي خلفتها لها أقل مرارة بكثير من أزمة سنة 1930م ، هذه الفترة اللعينة التي أصبح العاطلون عن العمل فيها يبيعون التفاح في الشوارع ، إن شعبنا لا يريد الأزمة ، ولا الحرب ، ولكنه لو فضل بينهما لفضل الحرب على الأزمة » .

الشبهة الأخيرة التي يمكن أن تثار أن الفاشية تلتزم بالديكتاتورية وكبت الحريات ، وهذه غير موجودة في المجتمع الأمريكي ، وهذا صحيح ، ولكنه قد لا يستمر ، وقد أظهرت هجمات 11 سبتمبر سنة 2001م مع أنها كانت عملاً قامت به مجموعة « إرهابية » كما يقولون ، ولكنها ليست دولة لها جيش وأسطول ، مع هذا فإن السياسة تجاه حقوق الإنسان تحولت تحولاً حاق على الحقوق الديمقراطية ، وأثمر صوراً من التعذيب والسجون السرية وإهدار كل حصانة وكل خصوصية وتفارقة بغیضة بين الأمريكيين واللاجئين إليها أو غير الأمريكيين بحيث كادت أن تفقد ما كانت تفخر به من أمان ، وحرية .

على أننا لو فرضنا جدلاً أن ظروف المجتمع الأمريكي حال دون أن تطبق فيها الإجراءات الفاشية المعروفة من كبت للحريات بحيث أمكن مع استمرار

(1) المسافون والعبيد الذين كانوا يمرنون على القتال في الملاعب العامة حتى الموت في روما .

اقتصاديات الحرب ، وما تؤدي إليه من إشعال حروب بعيداً عن أمريكا حتى لا يقتل الأمريكيون أو تنهدم ديارهم ، فإن هذا لا ينقص من أن أكبر مقوم من مقومات الفاشية – وهو اقتصاد الحرب – موجود في المجتمع الأمريكي ، وقد يظن أن المجتمع الأمريكي «حرّم» الدخول في حرب بعد هزيمة فيتنام ، ولكن المصانع الحربية لا بد أن تدور ، وبالتالي فلا بد من الحروب وهذا هو التبرير الحقيقي لمغامرات أمريكي في أفغانستان والعراق .

وقد تكون أمريكا مثل ربيبتها إسرائيل تحقق الديمقراطية لشعبها ، ولكنها بالنسبة للعرب تمارس عنصرية مقبلة ووحشية لم تسبق ، وهذا أسوأ ما في الفاشية .